



جامعة زايد  
ZAYED UNIVERSITY

Working Paper No. ZU-WP 2012-007

# تصنيف الشركات في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. معاوية محمد العوض

# تصنيف الشركات في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

---

ديسمبر 2012

د. معاوية محمد العوض

مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، جامعة زايد

ص ب 19282، دبي، +97144021582

Mouawiya.alawad@zu.ac.ae

---

هذه الدراسة متابعة لدراسة سابقة عن تصنيف الشركات، وقد أعدت بدعم مالي وبتكليف من قبل وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة

## موجز

يهدف مرسوم وزارة العمل 1187 لعام 2010 في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتعلق بتصنيف شركات القطاع الخاص في نظام وزارة العمل، إلى زيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وزيادة التنوع الثقافي للعمالة الأجنبية في سوق العمل وذلك للحد من الاختلالات الديموغرافية في الدولة، وكذلك إلى زيادة نسب العمالة الماهرة في سوق العمل في الدولة كهدف لتقليل أعداد العمالة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم مع الخطط للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي، كما يهدف هذا المرسوم للحد من الانتهاكات العمالية من قبل بعض شركات القطاع الخاص وذلك من خلال وضع هذه الشركات في أدنى سلم التصنيف وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في تكاليف العمالة فيها.

وتقدم هذه الورقة متابعة لأثر هذا المرسوم على تصنيف الشركات في القطاع الخاص في الدولة والعمالة فيها، وذلك بعد حوالي العام من تطبيق هذا المرسوم. وتتنظر هذه الورقة في التغيير في تصنيف الشركات وتوزيع العمالة فيها، ويربط هذه التغييرات أيضاً بأحجام الشركات، من حيث عدد العمالة، وكذلك بنسب العمالة الماهرة في الشركات ونسب التوطين والإمارات التي تعمل فيها هذه الشركات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها. وأخيراً تنظر الورقة في التغييرات في تكاليف الشركات المرتبطة بتصاريح العمل جراء هذا المرسوم وكذلك في الإمكانيات المرتبطة بالتوطين في الوظائف المرتبطة بالمستويات المهارية العليا.

